

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية بنبلة المنارة

محضر جلسة النيابة الخصوصية لبلدية بنبلة المنارة
في دورة استثنائية

معقدة بتاريخ 24 جانفي 2017 ببلدية بنبلة المنارة

عملا بمقتضيات القانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975
المنقح والمتمم بالنصوص اللاحقة.

والامر عدد 175 المؤرخ في 25 افريل 1966 المتعلق بإحداث بلدية بنبلة المنارة،
والامر الحكومي عدد 706 لسنة 2015 المؤرخ في 3 جويلية 2015 والمتعلق بتنقيح الأمر
عدد 662 لسنة 2011 المؤرخ في 2 جوان 2011 المتعلق بتسمية نوابات خصوصية بعض البلديات
بتراب الجمهورية التونسية (بلدية بنبلة المنارة).

وبناء على الاستدعاء الموجه إلى كافة أعضاء النيابة الخصوصية الصادر بتاريخ 20 جانفي
2017 تحت عدد 57 والمتضمن :

تتشرف رئيسة النيابة الخصوصية ببلدية بنبلة المنارة بدعوتكم لحضور دورة استثنائية للنيابة
الخصوصية لبلدية بنبلة المنارة المقرر عقدها يوم الثلاثاء 24 جانفي 2017 على الساعة الثالثة
والنصف بعد الزوال بقصر بلدية بنبلة المنارة لدراسة جدول الأعمال الآتي :

- 1 - المصادقة على إسناد السوق الأسبوعية.
- 2 - موضوع سوق الجملة .
- 3 - الأكشاك البلدية .

عقدت النيابة الخصوصية دورة استثنائية يوم الثلاثاء 24 جانفي 2017 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال بقصر البلدية برئاسة السيدة معتمد بنبلة و رئيسة النيابة الخصوصية لبلدية بنبلة المنارة .

وقد حضر أشغال الدورة السادة :

- خليفة الصكلي

- طارق بن عبد القادر

- جمال كريفة

- محمد موسى

- رشيد القابسي

- محمد بكار

وتغيب بعذر السادة :

عبد الحكيم شيبة

زهية الفالح .

وقد حضر عن الإدارة البلدية السادة :

حنان بن عائشة : متصرف مستشار بلدية بنبلة المنارة نيابة عن الكاتب العام للبلدية مكلفة بكتابة الدورات.

هنية صالح : عون مكلف بالجباية

علي زرط : تقني مكلف بالموارد البشرية

السيد زهير المجريسي قابض المالية ببنبلة محاسب البلدية

فتتحت الجلسة السيدة رئيسة النيابة الخصوصية لبلدية بنبلة المنارة بكلمة رحبت في مستهلها بالسادة الحاضرين وأشارت أن الأعضاء الحاضرين تتألف منهم الأغلبية القانونية بحيث يكون النصاب مكتملاً عملاً بالفصل 18 من القانون الأساسي للبلديات ثم تطرقوا مباشرة إلى جدول الأعمال :

الموضوع الأول

المصادقة على إسناد السوق الأسبوعية ببنبلة

* * * * *

- تم ببلدية بنبلة المنارة خلال سنة 2016 إجراء بطاقة عمومية بالإشهار والمزاد العلني ثلاث مرات متتالية (يوم 30 اوت 2016 و 07 اكتوبر 2016 و 18 نوفمبر 2016) وتبعداً لمحاضر التثبت المجرات لم تثمر هذه البتات عن راغب في المزاد ، فتم إعلان بطاقة رابعة عن طريق الظروف المغلقة وهي كذلك لم تثمر عن راغب في المزاد .

ثم تم الإعلان عن بطاقة بالظروف المغلقة وللمرة الخامسة ليوم الأربعاء 28 ديسمبر 2016 وبثمن افتتاحي قدره 25.000 دينار وقد حضر للبتة مشارك واحد وهو السيد سفيان عبيدي .

وبعد التثبت في العرض المقدم من طرف المشارك الوحيد والوثائق المقدمة من طرفه والعرض المالي وخاصة دفعه معلوم الضمان الوقتي المقدم قررت لجنة التثبت الحاضرة يوم 28 ديسمبر 2016 إسناد لزمرة السوق الأسبوعية واليومية للسيد سفيان عبيدي بثمن قدره 25.060,000 (خمسة وعشرون ألف وستون دينارا) .

وبعد التداول في الموضوع من طرف أعضاء النيابة الخصوصية صادق كافة أعضاء النيابة الخصوصية الحاضرين على إسناد السوق الأسبوعية ببنبلة للسيد سفيان عبيدي بمبلغ قدره 25.060,000 دينار لسنة 2017 .

* * موقع السوق الأسبوعية ببنبلة :

- أفادت السيدة رئيسة النيابة الخصوصية أن هناك إشكال قائم بخصوص تغيير موقع السوق الأسبوعية ببنبلة وذلك بسبب تمسك الباعة بالموقع الحالي للسوق من جهة وإصرار متساكنى الموقع على ضرورة إبعاد السوق من أمام منازلهم نظراً للمضرة الحاصلة من ذلك ودعت السيدة رئيسة النيابة أعضاء النيابة الخصوصية للتداول في هذا الموضوع والخروج بمقترن وموقع جديد للسوق الأسبوعية.
- وبعد التداول والتناقش في الموضوع اتفق أعضاء النيابة الخصوصية وصادقوا على تغيير مكان السوق الأسبوعية ببنبلة من الموقع الحالي إلى موقع جديد وهو الآتي :
- يبتدئ من مفترق الطرق أمام جامع التواب ببنبلة ويمتد على طول شارع سالم بو حاجب وصولاً إلى شارع الحبيب بورقيبة ويمكن أن يتفرع إلى نهج طارق بن زياد.
- المحافظة على نفس اليوم المحدد سابقاً لانتصاب السوق الأسبوعية وهو يوم الاثنين.

الموضوع الثاني

موضوع سوق الجملة ببنبلة

أوضح السيد رئيس لجنة الشؤون الإدارية والمالية أنه تبعاً لعقد استئذان المعاليم الموظفة على سوق الجملة للخضر والغلال لسنوات 2015 و 2016 و 2017 المؤرخ في 20 نوفمبر 2014 والمصدق عليه من طرف السيد والي المنستير بين بلدية بنبلة المنارة والسيد عمر مالك القلعي حيث سوّقت بلدية بنبلة المنارة لزمة المعاليم الموظفة على سوق الجملة للخضر والغلال ببنبلة لسنوات 2015 و 2016 و 2017 مع زيادة 5 % كل سنة للسيد عمر مالك القلعي مقابل ثمن جملبي قدره : 101.825,750 ديناراً موزعة كالتالي :

سنة 2015 : 32.300,000 د

سنة 2016 : 33.915,000 د

سنة 2017 : 35.610,750 د

وحيث أوفى المستلزم بالتزاماته خلال سنتي 2015 و 2016

إلا انه قدم يوم 23 جانفي 2017 مطلاً يطلب فيه فسخ العقد بالنسبة لسنة 2017 مبرراً ذلك بأن الأوضاع متعددة بسبب انقطاع مياه الري المتأتي من سد نبهانة وتقلص المنتوج وتعرضه إلى خسائر مادية وان عديد البيوت المكيفة لم يتم زرعها بسبب انقطاع مياه الري .

لذلك فهو يطلب فسخ العقد لسنة 2017 .

وبعد التداول في الموضوع من طرف أعضاء النيابة الخصوصية تقرر ما يلي :

- عدم قبول طلب فسخ العقد ورفضه ومطالبة المستلزم باتمام بقية الاجراءات القانونية

في الغرض بخصوص سنة 2017 ومواصلة تثقيل اللزمه.

- العمل على أن تعقد لجنة الشؤون الإدارية والمالية جلسة عمل مع المستلزم للنظر في مدى

خطورة الأضرار الحاصلة ومدى تأثيرها على ثمن لزمه سنة 2017 ودراسة إمكانية طرح نسبة

مالية من مبلغ اللزمه المثقل لسنة 2017.

- التداول في الموضوع من جديد خلال دورة فيفري 2017 .

الموضوع الثالث

الأكشاك البلدية

بينت السيدة رئيسة النيابة الخصوصية أنه تبعاً لجلسة العمل المنعقدة بمقر بلدية بنبلة المنارة برئاسة السيدة رئيسة النيابة الخصوصية بلدية بنبلة المنارة وبحضور السيد قابض المالية ببنبلة والمسؤولة عن الجباية بالبلدية ، تم التداول في موضوع الأكشاك البلدية و تم اقتراح أن يتم إلغاء المعلوم الرابع

للبليدية والمطالب به لمدة 10 سنوات الأولى من طرف أصحاب الأكشاك المستغلة على أن يتم انجاز عقود جديدة أكثر وضوح من كراسات الشروط السابقة بداية من سنة 2013.

وبعد التداول في الموضوع صادق أعضاء النيابة الخصوصية على المقترن المقدم والمتمثل في إلغاء المعلومات الراجعة للبلدية والمطالب به لمدة 10 سنوات الأولى من طرف أصحاب الأكشاك على أن يتم انجاز عقود جديدة أكثر وضوح من كراسات الشروط السابقة تكون بدايتها من سنة 2013.

أخيراً جددت السيدة رئيسة النيابة الخصوصية شكرها إلى كافة الحاضرين متوجهة بالحضور الجيد لأعضاء النيابة الخصوصية ودعمهم ومساندتهم للعمل البلدي .

وختمت الجلسة على الساعة الثالثة والنصف مساءاً .

بنبلة في 24 جانفي 2017

رئيس النيابة الخصوصية

رماح عز الدينى

